ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

M. M. Khairallah Khamis Musleh Al-Majma'i

General Directorate of Salahuddin Education

a . Dr.. Nafeh Alwan Bahloul Al-Jubouri

a. Dr.. Muwafaq Husayn Aliwi al-Jubouri

College of Education for Human Sciences/ University of Tikrit

* *Corresponding author: E-mail* :
Kheierallah.kh@tu.edu.iq
07707549115

***Keywords*:**
Sufficient
Verb
Tabrizi

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 4 Jan. 2022
Accepted 17 Aug 2022
Available online 31 July 2023
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

verb chapter From the Book of Sharh Al-Kafiya by Allama Jalal Al-Din Muhammad bin Yusuf Al-Halawi Al-Sarai Al-Tabrizi (d. 838AH)

A B S T R A C T

Scholarly communication's complexity, conciseness, and clarity contribute to our nation's language weaknesses. The difficulty is exacerbated by this feature and the limited knowledge of many pupils. Individuals' lack of resoluteness and resolve worsens these issues. A sale or a cubit, which made me write in the science of grammar, in the hope that I will serve the nation of Islam as scholars and students with what God has enabled me to do, then one of the prominent grammar masters is the scholar Ibn al-Hajib, and among what we benefited from is his book Al-Mati': (Explanation of Al-Kafiyah fi grammar) whose phrases are sober, His words are brief, his investigations are valuable, the scholars dealt with him, studied him, and studied him, and he was one of those who opened his closed doors, and paved his expressions for every student of knowledge of the sciences, the imam, the scholar Jalal al-Din Muhammad bin Yusuf al-Halawi al-Tabrizi in his book entitled ((Explanation of the Sufficient for the scholar Jalal al-Din Muhammad bin Yusuf al-Halawi al-Sara'i al-Tabrizi vol. 838AH)) in which he dissolved profanity, subdued phrases, opened closed matters, investigated issues, corrected and corrected, expressed and clarified, and revealed hidden words and structures. The students struggle to understand the material, disrupting cognitive awareness and understanding. The person elaborates on the instances and facts, highlighting their significance. The learner recognizes unclear syntax in these cases.

- Translation of Al-Mateen (Ibn Al-Hajib).
- Translation of the commentator (Jalal al-Din Muhammad ibn Yusuf al-Halawi al-Tabrizi).
- Copying the text according to what was mentioned in the manuscript (Chapter Al-Majroorat only).
- Description of transcription.
- Verification of the text according to the principles of scientific investigation.

© 2023 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.30.7.2.2023.06

بابُ الفِعْلِ مِن كتاب (شَرْحُ الكَافِيةِ للعَلّامةِ جَلَالِ الدِّينِ مُحَمَّدٍ بن يُوسف الحلوائي السَّرائِي التَّبريزيّ (ت 838هـ)

م. م. خير الله خميس مصلح المجمعي/ المديرية العامة لتربية صلاح الدين

ا . د. نافع علوان بهلول الجبوري/ كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة تكريت

ا. د. موفّق حسين عليوي الجبوري/ كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة تكريت

الخلاصة:

اللغةُ العربيةُ بَحْرٌ عُبَابٌ، ومَنْهَلٌ فَيَّاضٌ واسِعٌ بِلا ارْتِيَابٍ، ومِنْ عُلُومِهَا عِلْمُ النَّحْوِ، فهو الأَصْلُ الأصيلُ الذي بِمُرَاعاتهِ تَنْفَتِحُ المُغْلَقاتُ، وتَنْكَشِفُ الخَبايا وتَنْحَلُّ العَوِيصَاتُ، فَبِهَا يَصِلُ المَرْءُ إلى مَعْرِفَةِ أسرارِ القرآنِ الكريمِ، ومعرفةِ حقيقةِ ما أمرَ اللهُ به ﷻ وأرَاد.

ولِمَا رأيتُ أنَّ منْ أهمِّ أسبابِ ضَعْفِ اللغةِ عندنَا هو كونُ عبارةِ العلماءِ شديدٌ حَبْكُهَا، مختصرٌ موجزٌ مسبوكٌ لفْظُهَا، وعن أذهانِ جُلِّ الطالبين بعيدٌ فَهْمُهَا، ناهيكَ عن ضَعْفِ الهِمَمِ والعَزائمِ، فكان سبباً في انصرافِ الناشئة عن النحو وتعلمه، فزَهِدَ فيه من لم يكن له فيه باعٌ ولا ذراعٌ، ممّا جعلني اكتبُ في علم النحو، عسى أن أَخْدُمَ أمَّة الإسلام علماءً وطلاباً بما مكنّي الله فيهِ، ثم إنَّ من جهابذة النحو البارزين العلامة ابن الحاجب، ومن جملة ما نفعنا به كتابه الماتع: (شرح الكافية في النحو) رصينةٌ عباراتهُ، مختصرةٌ ألفاظهُ، نفيسةٌ تحقيقاتهُ، تناوَلَهُ العلماءُ ودَرَسوهُ ودَرَّسوهُ، وكان ممن فتح مغلقاته، ومهَّد عباراته لكل طالب علم للعلوم مستقٍ، الإمام العلَّامة جلال الدين محمد بن يوسف الحلوائي التبريزي في كتابِهِ الموسوم ((شرح الكافية للعلامة جلال الدين محمد بن يوسف الحلوائي السرائي التبريزي ت 838هـ)) الذي حلَّ فيه الألفاظَ، وذَلَّلَ فيه العباراتِ، وفتَحَ المُغْلَقَاتِ، وحقَّقَ فيه المسائلَ، فَصَحَّحَ ورَجَّحَ وأَعْرَبَ وَأَوْضَحَ، وكشفَ عنْ خَفِيِّ العِباراتِ والتراكيبِ التي يَعْسُرُ على الدارسِ فَهْمُهَا، ويَلْتَوي عَلَيهِ وعْيُهَا وإدراكُهَا، وشَرَحَ ما فيهِ مِن أمثلةٍ وشواهدَ، وأجْمَلَ معانيها، وذكر إعرابَ الغامضِ مِنَها، فكان تحقيق (باب الفِعْلِ) منه موضوع دراستي في هذا البحث، وقد ضمنت الدراسة فيه بالآتي:

- ❖ الترجمة للماتن (ابن الحاجب).
- ❖ الترجمة للشارح (جلال الدين محمد بن يوسف الحلوائي التبريزي).
- ❖ نسخ النص بحسب ماورد في المخطوط (باب الفِعْلِ فقط).
- ❖ وصف النسخ الخطية.
- ❖ تحقيق النص وفق الضوابط الأصولية للتحقيق العلمي.

الكلمات المفتاحية: الكافية، الفِعْلِ، التبريزي

ترجمة الماتن (ابن الحاجب):

هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن يونس الدُّوني[1] ثم المصري الفقيه المالكي الأصولي المقرئ النحوي المعروف بابن الحاجب، الملقب جمال الدين، ولد بأسنا[2] من صعيد مصر في أواخر سنة (570 هـ)، من أسرة كردية تسكن في الجهة الشمالية الشرقية في بلدة دوين، ثم انتقلت اسرته مع الأمويين إلى بلاد الشام، ثم انتقلت إلى مصرَ، وكان والده حاجباً للأمير عز الدين موسك الصلاحي[3]، وتبحر في العلوم، قيل: وكان الغالب عليه علم العربية [4]، ولم يطل بقاء ابن الحاجب في

الإسكندرية، فقد توفي في نهار يوم الخميس السادس والعشرين من شهر شوال سنة (646هـ)، ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ الصالح ابن أبي شامة [5].

ترجمة الشارح (الحلوائي التبريزي):

هو جلال الدين محمد بن يوسف بن الحسن بن محمود البدر بن العز الحلوائي السرائي التبريزي الشافعي نزيل القاهرة المتوفى سنة (838 هـ)، من أَئمة النحو واللغة، الملقب بـ (الحلوائي)[6]، ولم يذكر المؤرخون سنة ولادته، ولم يتحدثوا عن عمره.

لقد نشأ جلال الدين الحلوائي في مدينة تبريز في إيران، ثُمَّ انتقل إلى حلب ثُمَّ القاهرة، وعاش في بيت عريق في العلم والمعارف، فأَبوه وإخوته وابنه كلّهم من أَهل العلم وأصحاب التصانيف[7].

وصف النسخ الخطية:

اعتمدت في تحقيق هذا المخطوط على اربعة نسخٍ ، وأخذت منها القسم الثاني حيث يبدأ من باب المجرورات حتى نهاية المخطوط، والنسخ هي:

نسخة المخطوط (أ) وسميتها الأصل

جعلت هذه النسخة نسخة الأم، وسبب تسميتها بالأصل؛ لأنّها أقدم النسخ الخطية، وكذلك كتبت في عهد الشارح أي قبل وفاته، وأيضا ذكر اسمه صريحا مع سنة الكتابة باليوم والشهر والسنة في نهاية المخطوط، وفيما يأتي بياناتها: عائدية المخطوطة: وهي نسخة مصورة عن النسخة المحفوظة في مكتبة مجلس شورا بإيران ، رقم المخطوط: 800، عدد اللوحات: 124 لوحة، عدد الأسطر: 19 سطرًا، معدل الكلمات في السطر الواحد: يتراوح بين: 10، و9 كلمات، تاريخ النسخ: 836هـ، وهو في حياة الشارح، اسم الناسخ: جلال الدين محمد بن يوسف الحلاوئي السرائي التبريزي، كتبت بخط الرقعة.

بدأ المخطوط بـ: كتاب شرح الكافية، للعلامة المحقق الإمام الشهير: جلال الدواني، شكر الله سعيه، ورحمه، واسكنه بحابيح جناته، وأذاقه حلاوة غفرانه بمنه وجوده... آمين، آمين، الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ... الخ.

وانتهى المخطوط ب: قوله: وَالحمدُ للهِ أوّلاً وَآخِرَاً، وَظَاهِرَاً، وَباطِنَاً، فرَغَ مِن تأليفِ كَاتِبِهِ شيخنا المولى الأعظم والمقتدى الأكرم جامع المعقول والمنقول حاوي الفروع والصول: محمَّدٌ بنُ يوسُفَ بنُ حُسَينِ بنُ محمودٍ الشَّهيرُ بالحلوائي، بمحروسة مصرَ دَارَ الأمَانِ، حُرِمَت عَنِ الفتنِ وَالحظانِ، في تاريخِ سلخٍ، مُحرَّمِ الحرامِ، سنةُ ستَّةٍ وَثلاثينَ وَثمانمائةٍ هجريَّةً، نفع الله به وبعلومه وعامله بلطفه وكرمه وَالحمدُ للهِ وَحدَهُ.

بيانات أخرى: كُتبَ سائر النص بالمداد الأسود، وكُتبت لفظة (قوله ، اقول،) بالمداد الأحمر، وهي نسخة فيها كثير التصحيف والتحريف.

النسخة (ب)

عائدية المخطوطة: وهي نسخة مصورة عن النسخة المحفوظة في مكتبة العتبة العباسية للمخطوطات الإسلامية التابعة لوزارة الأوقاف العراقية، بعنوان (كتاب شرح الكافية)، رقم المخطوط: 559، عدد اللوحات:70 لوحة، عدد الأسطر: 27 سطرًا، معدل عدد الكلمات في السطر الواحد: يتراوح بين: 12، و 13 كلمة، اسم الناسخ: علي بن سودون اليشيغاوي، يوم السبت، ثامن شهر صفر المبارك، سنة ست وثلاثين وثمان مائة، الدليل على أنّها فرع من الأصل؛ لأنّه قال: نقلت من خط المؤلف، كتبت بخط الرقعة، بدأ المخطوط ب: كتاب شرح الكافية، للشيخ العالم النحوي إمام المتهجدين ختْم المجْتهدين: جلال الدين ابن عز الدين الحلوائي، عامله الله بلطفه، بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله ربّ العالمين، الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد، اعلم أنّ الشارع في علم من العلوم....إلخ.

وانتهى المخطوط ب: قوله: وفرغ من تعليقه الفقير المعترف بالعجز والتقصير: علي بن سودون الشيخاوي، يوم السبت ثامن شهر صفر المبارك سنة ستة وثلاثين وثمانمائة، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وغفر لنا وللمسلمين، نقل من خط المؤلف.

النسخة: (ج)

عائدية المخطوطة: مكتبة: قيصري راشد بتركيا، رقم النسخة:719، بعنوان: شرح الكافية الحاجبية، عدد اللوحات: 150 لوحة، عدد الأسطر: 21 سطرًا، معدل عدد الكلمات في السطر الواحد: يتراوح بين: 8، و 9 كلمات، اسم الناسخ: لم أجد اسما له، الدليل على أنّها فرع من الأصل؛ لأنّه قال: نقلت من خط المؤلف، كتبت بخط الرقعة، بدأ المخطوط بـ قوله: بسم الله الرحمن الرحيم، ربّ اعني، قال الشيخ الإمام، والحبر الهمام، البارع المحقق الشهير: جلال الدين الدواني، نوّر الله ضريحه، الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد... الخ.

وانتهى المخطوط بقوله: إذا انفتح ما قبلها الفا كما تقدم آنفا، والحمد لله أولا وآخرا، وباطنا، وظاهرا انتهى، والله اعلم بالصواب، وإليه المرجع، والمآب.

النسخة: (د)

عائدية المخطوطة: مكتبة دار الكتب المصرية ، بعنوان (الكافية العافية)، رقم المخطوط: 1872، عدد اللوحات: 123 لوحة، عدد الأسطر: 21 سطرًا، معدل عدد الكلمات في السطر الواحد:

يتراوح بين: 9، و 10 كلمات، اسم الناسخ: محمد ابو اليسر الحنفي المصري، أحد الأئمة بجامع: زين الدين الاستادرار القيتابابي، سنة النسخ: في شهر الله المحرم، سنة: 1003هـ،، في القاهرة، الدليل على أنّها فرع من الأصل؛ لأنّها كتبت في القرن الحادي عشر أي بعد وفاة الشارح بثلاثة قرون، كتبت بخط الرقعة، بدأ المخطوط بـ قوله: بسم الله الرحمن الرحيم، وبه ثقتي، الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد... الخ.

انتهى المخطوط بـ قوله: النون الخفيفة إذا انفتح ما قبلها الفا كما تقدم آنفا، والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا... كتب العبد الفقير إلى الله الملك الصمد، الشيخ محمد العز الحنفي المصري أحد الأئمة بالجامع المرحوم زين الدين الاستادار والقتيابا إلى القول والكلم، عند منبر جامع الأزهر لعز الدين... الخ.

[النَّص المُحقَّق]

[باب الفعل]:

قولُهُ: (**الفعلُ**). أقولُ: لمَّا فرغَ المصنِّفُ مِنْ بحثِ الاسمِ بجملتِهِ وتفصيلِهِ شرعَ بذكرِ الفعلِ، وهو ما دلَّ على معنى في تفسيرٍ مقترنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثة.

قولُهُ: (**ما دلّ**)؛ أي: كلمةٌ بمنزلةِ الجنسِ على معنى في نفسه، خرجَ الحرفُ.

قولُهُ: (**مقترنٌ بأحدِ الأزمنةِ الثّلاثةِ**)، خرجَ الاسمُ وتحقيقُ الجديدِ قد تقدّمَ في بحثِ الاسمِ، ومِنْ خواصِّ الفعلِ دخولُ (قد) نحو: قد ضَرَبَ، ودخول (السّينِ) أو (سوف)، نحو: سيضربُ، وسوفَ يضربُ، ولحوقُ (تاء) التأنيثِ السّاكنةِ.

قولُهُ: (**السّاكنة**) احترازاً عن المتحرّكةِ، فإنّهُ مِنْ خواصِّ الفعلِ لحوقُ، نحو: ما فعلَتُ، بالضمائرِ المتّصلةِ المرفوعةِ البارزةِ؛ لِتعذّرِ ايصالِ البارزةِ بالأسماءِ، والفعلُ أصنافٌ من أصنافِه (الماضي)، وهو ما دلَّ على زمانٍ قبلَ زمانِكَ بالوضعِ، وهو مبنيٌّ على الفتحِ مع غيرِ الضّميرِ المرفوع [ظ/99]المتحرّكِ، نحو: (ضربْتُ) فإنَّ آخرَ الماضي يكونُ ساكناً، لكراهةِ اجتماعِ أربعِ حركاتٍ في ما هو كالكلمةِ الواحدةِ. مِنْ أصنافِ الفعلِ (المُضارعِ)، وهو ما أشبهَ الاسمَ بأحدِ حروفِ (نأتي)؛ أي: الزوائدُ الأربعةُ[8]، ووجهُ المشابهةِ وقوعُهُ مشتركاً بينَ الحالِ والاستقبالِ، والتخصيصُ بالاستقبالِ بالسّينِ وسوفَ، والمُضارعُ بسببِ الشّيوعِ والتخصيصِ شابَهَ الاسمَ، نحو: رجلٌ، فإنّه شائعٌ، يصلُحُ لزيدٍ وعمروٍ وغيرِهما، وإذا قلتَ: الرَّجُلُ، تخصيصٌ بمفهومٍ.

قولُهُ: (**فالهمزةُ إلى آخره**) أقولُ: هذا قد عُلِمَ في التصريف، فلا نُعيدُهُ.

قولُهُ: (**ولا يعرفُ**). أقولُ: هذا شروعٌ في بيانِ إعرابِ المُضارعِ، وكيفيّتِه، وهذا البحثُ يتعلّقُ بالنّحوِ دون غيرِهِ مِنَ الماضي والأمرِ؛ ولِأَنَّ ذلكَ مذكورٌ في الصّرفِ ، فلا يتعلّقُ بالإعرابِ. فالأفعالُ

مبنيّةٌ إلّا المُضارعُ، وهو يُعربُ إلّا إذا اتّصلتْ به نونُ التأكيدِ، ونونُ الجمعِ، فإذا اتّصل بهما يَرجِعُ مبنيّاً، لِتعذّرِ الإعرابِ مِنْ جهةِ أنّ نونَ التأكيدِ لا تُعربُ؛ لِأنّهُ مِنْ غيرِ الكلمةِ، ولو أُعرِبَ وما قبلَها وَقَعَ الالتباسُ بين الواحدِ وغيرِهِ. وإعرابُ المضارعِ: رفعٌ، ونصبٌ، وجزمٌ، ليس فيهِ جرٌّ؛ لِأَنّ عامِلَ الجرّ لا يدخلُ المضارعَ، فالمُضارعُ إنْ كان صحيحاً؛ يعني: لا يكونُ معتلَّ اللام، فإذا كانَ للمُفردِ فرفعُه بالضّمّةِ لفظاً، ونصبُهُ بالفتحةِ لفظاً، وجزمُهُ بالسّكونِ. نحو يَنْصِرُ، ولن يَنْصِرَ، ولم يَنْصِرْ [و/100]، يعني إذا كان مجرّدًا عن ضميرٍ بارزٍ مرفوعٍ، لِلتنبيهِ، نحو: يضربانِ، والجمعُ، نحو: يضرِبُونَ، والمخاطبةُ المؤنّثةُ، نحو: تضرِبِينَ.

وإنْ اتّصلَ ذلكَ الضّميرُ بالمضارعِ، فرفعُهُ ثباتُ النّونِ، ونصبُهُ وجزمُهُ بإسقاطِ النّونِ، نحو: يَنْصُرانِ، في حالةِ الرّفعِ، وَلَنْ يَنْصُرا، وَلَمْ يَنْصُروا، في حالةِ النّصب والجزمِ، هذا إذا كانَ صحيحًا، وإنْ كانَ معتلّ اللّامِ والواوِ والياءِ، فرفعُهُ بالضمّةِ تقديراً، نحو: أَغْزُو، أو أَرْمِي صيدًا، أصلُه: أَغْزُو، وأَرْمي، وحُذِفَتِ الضّمّةُ؛ لثقلِها على الواو والياءِ، فصارَ الرّفعُ تقديرًا، ونصبُهُ بالفتحةِ لفظًا، نحو: لن يَغْزُوَ، ولن يَرْمِيَ، والجزمُ بحذفِ الواوِ والياءِ، نحو: لم يغزُ، ولم يرمِ، وإنْ كانَ المعتلُّ بالألفِ مرفوعًا بثبوتِ الألفِ، وكذا نصبُهُ، فيكونُ رفعُهُ بالضّمّةِ تقديرًا، ونصبُهُ بالفتحةِ تقديرًا، نحو: لن يرضى، وهو يرضى، وجزمُهُ بسقوطِ الألفِ، نحو: لم يَرْضَ، والمُضارعُ يُرفعُ إذا تجرّدَ من النّاصبِ والجازمِ، نحو: يقومُ زيدٌ، فالعاملُ فيهِ معنويٌّ؛ وهو تجرّدُهُ من العواملِ اللفظيّةِ. وقيلَ: إنّ ارتفاعَهُ بوقوعِهِ موقعَ الخبرِ، نحو: مَرَرْتُ برجلٍ يَضْرِبُ. كما يُقالُ: مَرَرْتُ برجلٍ ضاربٍ[9].

قولُهُ: (**وَيُنْتَصَبُ بعدَ أنْ، وكي، وإذن، وبأنْ مقدّرةً بعدَ حتّى أو لام كي، ولامِ الجحودِ، والواو والفاء و أو**).

فأمّا (أنْ) فهو الأصلُ في هذا البابِ، لِمُشابَهتِها (أنّ) المُشدّدَةِ [ظ/100] والمُخَفَّفةُ مِنْ (أنْ) لَفظاً وَمعنى مِنْ جهةِ كونِها مُقدَّرَتَين وَ حَملَ علَيها النَّافية في العَمَل، لِكونِها لِلاستقبالِ.

كما إذا لم يكن قبلها فعل: (عَلِمَ) أو (ظنّ) نحو: أُريدُ أنْ تخرجَ، وأنْ تصوموا، نصب: (تَصُوموا)[10] بحَذفِ النّونِ، و(أنْ) التي تقع بعدَ العلمِ وما في معناه ، وهي المُخَفَّفةِ مِنَ الثَّقيلةِ، ولَيستْ هذهِ نحو: علمْتُ أنْ سَيقومُ، وأَنْ لا يقومَ، قالَ اللهُ تعالى:﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾[11] [طه الآية: ٨٩]؛ لِأَنَّ أنِ النّاصِبَةِ تدلّ أنّ ما بعدَها للرّجاءِ والطَّمعِ غيُر معلومٍ، ونحوَ: علِمْتُ؛ يدلُّ على أنَّ مَا بَعدَها مَعلومٌ، فلا يجتمعانِ والتي تقعُ بعدَ الظَّنِّ فيها الوجهانِ؛ يعني تكونُ مُخَفَّفةً وناصبةً، نحو: ظَنَنْتُ أنْ يقومَ، وأنْ سيقومَ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ وأنِ النَّاصِبةِ غيرُ مَتَنافِيَتَين، فيجوزُ النَّصبُ والرَّفعُ على أنَّ الظَّنَّ قد يجيءُ بمعنى العلمِ، وإذا كانَ (أنْ) بعدَ العلمِ، فلا بدَّ مِن السِّينِ أو سوفَ، أو حرفِ النَّفي، نحو: علمْتُ أنْ سيقومُ، وأنْ سوفَ يقومُ، وأنْ لا يقومُ؛ لِتَدلَّ على انتفاءِ المُخَفَّفَةِ.

وأمَّا (لن) فَتَنصبُ مُطلَقاً، نحو: لَنْ أبرَحَ؛ وَمعناها نفيُ المُستَقبَلِ على سبيلِ التّأكيدِ.

و(إذَنْ) تَنْصِبُ المضارِعَ إذا لمْ يعتمدْ ما بعدَها على ما قبلِها، وكانَ الفعلُ مُستَقبلاً؛ كما إذا قالَ قائلٌ: سلمْتَ، فتقولُ: إذَنْ تَدْخُلَ الجنَّةَ؛ فهو جوابٌ لِكلامٍ متقدم وجوابُ الشرط؛ يعني: إنْ أسلمْتَ تدخل الجنة؛ فإنِ اعتمدَ على ما قبلها لمْ تَنصبْ؛ كَقولِكَ لِمَن قالَ: أنا آتيكَ غداً، أنا إذاً أكرمُكَ بالرّفعِ؛ لِأنَّ إذن اعتمدَ على أنا[12].

وكذلك إنْ كانَ [و/101] الفعلُ حالاً، كقولِكَ لِمَن يُحدِّثُك: إذَنْ أظُنَّكَ كاذباً.

وإذا وَقَعَت إذَنْ بعدَ الواو والفاء؛ فالوجهانِ فيه النّصبُ، والإلغاء، نحو قولِهِ تعالى:﴿ وَإِذَا لَّا يَلْبَثُونَ ﴾[13] (الإسراء الآية: ٧٦)، وَالإعمالُ كما في بعضِ القراءاتِ: وإذاً لا يَلبَثُوا بالإعمالِ، وذلكَ في غيرِ السَّبعةِ[14].

وأمَّا (كي)، نحو: أَسْلَمْتُ كي أَدْخُلَ الجنَّةَ؛ ومعناها السببية أنْ يدلَّ على أنَّ ما قبلَها سببٌ لِما بعدَها.

وأمَّا (حتّى) فهيَ تنصبُ المضارِعَ بتقديرِ (أنْ) بشَرطَينِ: أحدُهما: أنْ يكونَ مُستقبلاً بالنَّظرِ إلى ما قبلهِ؛ سواءٌ كانَ مُتَرَقّبا عندَ الإخبارِ، أو منقضيا عندَ الإخبارِ أو حكاية.

والشّرطُ الثّاني: أنْ تكونَ (حتّى) للتَّشبيهِ أو للغايةِ، بمعنى (إلى)، نحو: أَسلَمْتُ حتَّى أدخلَ الجنَّةَ مِنَ الاستقبالِ الحقيقيّ، وبمعنى (كَي) و كَيت سِرْتُ حتَّى أَدْخُلَها في الإخبار عنِ السّيرِ الماضي، والدّخولِ المُترقبِ بالنسبة إلى ذلك السّيرِ، والنّقضِ بالنسبة إلى زَمانِ الإخبارِ، وحتّى للسببية، ونحو: أَسِيرُ حتَّى تغيبَ الشّمسُ في الاستقبالِ الحقيقيّ، و(حَتّى) بمعنى (إلى)؛ لأنَّ السَّيرَ ليسَ سبباً لغيبوبةِ الشَّمسِ، فإنْ أردْتَ الحالَ تحقيقاً، أو حكايةً، كانت حرفَ ابتداءٍ، فَيُرفَعُ، كقولِكَ: سِرْتُ حتَّى أدخلُ البلدَ، مخبرًا، عن السّيرِ حالُ الدُّخولِ في التَّحقيقِ، وسِرْتُ حتَّى أدخلَ البلد أمسِ، وقد سِرْتُ ودَخلْتُ ولكنْ تُريدُ الحكايةَ، مخبرًا السببية ما بعدَها على ما قبلها عندَ إرادةِ الحالِ.

و(حتَّى) هذه حرفُ عطفٍ،[ظ/101] نحو: مرض حتّى لا يرجونَه، ومِن أجلِ أنَّهُ إذا أُريدَ الحالُ لا تكونُ حتّى ناصِبةً، بل حرفَ عطفٍ امتنَعَ قولُنا: كانَ سيري حتّى أدخلُها في النَّاقصة؛ لِأنَّ حتَّى حينئذٍ حرفُ عطفٍ، فينقطِعُ ما بعدَها عن ما قبلِها، فتبقى كانَ النّاقصةُ بالرَّفعِ بلا خبرٍ.

وكذا في الاستفهامِ، نحو: أسِرْتَ حتّى تدخُلُها؟؛ لِأنَّ الرَّفعَ يقتضي شبهُ ما قبلها لما بعدَها، والاستفهامُ ينافيهِ؛ لِاقتضائه الشّكَّ، فلا يجتمعانِ. وجازَ كانَ سيري حتَّى أدخلَها بالرَّفعِ والنصب، إذا كانَ (كانَ) تامّةً لا يحتاجُ حينئذٍ إلى الخبرِ، وكَذلكَ يجوزُ في: أيُّهم سارَ حتَّى يدخُلُها[15]، الرَّفعُ، والنَّصبُ؛ لانتفاءِ مانعِ الرّفعِ؛ لِأنَّ السُّؤالَ هنا عنِ السَّائرِ، فالسَّيرُ مُحقَّقُ الوقوعِ، وَمِنَ النواصب (لامُ الجحودِ)

وحتّى لام تدخل بعدَ (ما كانَ) لِتأكيدِ النّفي، نحو:﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ ﴾[16] (الأنفال الآية: ٣٣)، والفرقُ بينه وبينَ (لام كَي) بأنَّ لامَ الجحودِ زائدةٌ لا يتَغيَّر المعنى بِحذفِها، وَأنّها ليست لِلتَّعليلِ، ولازمةٌ لِلنَّفي بخلافِ (لام كي).

وَكَذا انتصبَ المضَارِعُ بتقديرِ (أنْ) بعد(الفا) بشرطين: أحدهما: السببية، والثاني: أنْ يكونَ قبلها أمرٌ، أو نهيٌ، أو استفهامٌ، أو نفيٌ، أو عرضٌ، أو تمني، وهي في الحقيقة عاطفة تعطف ما بعدها على ما قبلها فلابد أنْ تقدرَ (أنْ) لِيَجعَلَ الفعلَ في تأويلِ المصدرِ لِيَصحَّ العطفُ، نحو: آتِيني فأكرِمَك؛ أي: لِيَكنْ مِنْك إتيانٌ فإكرامٌ مني. ومِثالُ النَّهي قولُهُ تعالى:﴿ وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِي﴾[17] (طه الآية: ٨١)؛ أي: لا يَكُنْ مِنكُمْ طُغيانٌ، فَغضبٌ مِنّي؛ أي: محلولٌ غَضَبٌ مِنّي. وَمِثالُ الاستفهامِ قولُهُ تَعالى: ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ ﴾[18] (الأعراف الآية: ٥٣)؛ أي: حصولُ شفعاءَ فشفاعة لنا. [و/102]

وَمِثالُ النَّفي: ما تأْتينا فَتُحَدِّثُنا، وهذا على وجهَينِ؛ الأوَّلُ: نفيُ الإتيانِ، فَيلزمُ نفيُ التَّحديثِ، يعني أنّكَ ما أتيتَنا فكيفَ تُحدِّثُنا؟. والثَّاني: على الثَّباتِ الإتيانُ، ونفيُ التَّحديثِ؛ أي: إنَّكَ تأتينا ولكنْ ما تُحدِّثُنا.

ومَثالُ التمني:﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴾[19] (النساء الآية: ٧٣)؛ أي: يا ليتَ لِي كونَاً معهم ففوزاً. ومِثالُ العرضِ: أَلَا تَنْزِلُ بنا فَتَصيبَ خيراً، تقديرُهُ: أَلَا يكونُ منكَ نزولٌ بإجابةِ خيرٍ. هذا إذا أُريدَ السَّبب، فإنْ لَمْ يُرِدْ السببيّة، فيكونُ المضارِعُ مَرفوعاً على العطفِ.

قولُهُ: (**وَالواوُ**). أقولُ: الواوُ كالفاءِ في أنَّ المضارِعَ يُنصَبُ بعدَها بتقديرِ (أنْ) لشَرطَينِ؛ الأوّلُ: أنْ تكونَ الواوُ الجمعيّةَ، والثَّاني: أنْ يكونَ قبلها أحدُ الأمورِ السِّتّةِ. كما ذَكرْنا في (الفاء) مثالُ الأمرِ: أكرِمي وَأُكرمَك؛ أي: ليجتمعَ الإكرامانِ.

قالَ الشَّاعِرُ:

فَقُلْتُ: ادْعِي وَأدعوَ أنْ أَبْدِيَ لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ[20]

وَمِثالُ النَّهي: لا تأكُلِ السَّمكَ وَتشربَ اللبنَ؛ أي: لا تجمعْ بينَهما، وإذا لَم تزدْ الواو الجمعيّة قلْتَ: وَتشربِ اللبنَ بِجَزمِ (تَشربْ)؛ لأنَّهُ معطوفٌ على النَّهي المجزومِ، ولَكِنْ بِكَسرِ الباءِ؛ لأنَّ السَّاكِنَ إذا حُرِّكَ حُرِّكَ بالكسرِ وبالرَّفع أيضاً، ويكونُ بتقديرِ: وَأنتَ تشربُ اللبنَ.

وَكذا مِثالُ النَّفي، والاستفهامِ، والنّهي، والعَرضِ، كما في الفاءِ بعينهِ.

وَكذا تنصبُ المُضارعَ [ظ/102] بَعْدَ حرْفٍ (أو) بِشرْطٍ (أو) تكون بمعنى (إلى أنْ)، وَعنْدَ سيبويه إذا كانَ (أو) بمعنى (إلّا أن)؛ لأنَّ (إلى) وَ(إلَّا) لا يدخلُ الفعلُ إلّا بتأويلِ المصدر، ونَحو: لا لزمتك أو تعطيَني حقِّي؛ أي: إلى أنْ تعْطيَني أو إلّا أنْ تُعطِيَني؛ أي: الإعطاء، وفي قولِه تَعالى:﴿تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَ﴾ (الفتح الآية: ١٦)، بالنَّصبِ على معنى: إلّا أنْ يُسلِموا.

وَالقراءةُ المشهورةُ: أو يُسلِمونَ بإثباتِ النُّونِ بالرَّفعِ على العَطفِ على تُقاتِلونَ، أو بأنْ تكونَ خبر مُبتَدَأ مَحذوفٍ تَقديرُهُ: أوْ هم يُسلِمونَ. وَهذهِ قاعدةٌ مُستمرَّةٌ في الرَّفعِ و النَّصبِ، وكَذا يُنْتصبُ المضارِعِ بتقديرِ أنْ إذا كانَ المُضارِعُ بَعدَ (و) الحرف العاطفةِ، ويكونُ المعطوفُ عليهِ اسماً، نحو: أَعْجَبني قيامُكَ وَنخرجَ؛ أي: وَ أنْ يَخرُجَ. تقديرُهُ: قيامُكَ وَخروجُكَ. وَيجوزُ إظهارُ أنْ مَعَ لامِ كَي، نحوَ: أَسْلَمْتُ لِأنْ أدخُلَ الجنَّةَ؛ لِتُفرِّقَ بينَ (لامِ كي) وَ(لام) الجحودِ مِن أوَّلِ الأمرِ.

وَيجبُ إظهارُ(أنْ) مَعَ (إلَّا) بَعْدَ نَحْو: (لِئلّا يعلمَ) أصله (لِأنْ لا) أُدغِمَ اللامَ النّون في اللام صارَ (لئلّا)، وَإظهارُ (أنْ) واجبٌ لئلّا يتوالى اللامان لئلاً يلي حرف الجرّ حرفَ النّفي.

قولُهُ: (**وَتَنجزمُ بِلَم ولمّا**). أقولُ: ينجزمُ المضارِعُ بخمسةِ أحرفٍ وَهم: لَم، ولمّا، ولام الأمر، ولام النّهي، وإنْ. وَقَد ذكرَ في التّعريفِ، وكذا ينجزمُ المضارِعُ(بكلم المُجازات)، وقَدْ ذكرَها المُصَنِّفُ.

والفرقُ بينَ (لَمْ، و(لمّا) مِن وَجهَينِ؛ الأوّلُ: أنَّ (لمّا) فيه استغراقٌ، تقولُ: ندِمَ زَيدٌ ولمَّا ينفعْهُ النَّدَمُ، [و/103] يعني من وقت الندم إلى آخر[21] حال التكلم، عدم النفع مستمر بخلاف ما إذا قيل: نَدِمَ زيد ولم ينفعه الندم يعني لَمْ يَتَّبِعْهُ عُقَيبَ النَّدمِ. الوجهُ الثَّاني: جوازُ حذفِ الفعلِ في (لمّا)، نحْو: خرجْتُ ولمَّا؛ أي: ولمّا يخرجْ زيدٌ[22].

ولامُ الجازمةِ في لامِ الأمرِ الغائب المطلوبِ بها الفعلُ دونَ التَّركِ سواء كانَ الغائبُ مثبتاً لِلفاعلِ ولِلمفعولِ والمبني لِلمفعولِ يدخلهُ المضارِعُ مُطلَقاً، سواءٌ كانَ متكلّماً أو مُخاطَباً أو غائباً.

والمبني لِلفاعِلِ لغيرِ المُخاطَبِ؛ لِأنَّ لِلمُخاطَبِ صِفَةً مَخصوصةً، وهي مكسورةٌ لِلفرقِ بينها وبينَ لامِ الابتداءِ. وقد جاء إسكانُهما عندَ واوِ العطفِ وفاء كثيراً، وَمَعَ ثُمَّ قليلاً، وكلُّ ذلكَ جاءَ في القرآن.

و(لا) النّاهيةُ تجزمُ المُضارِعَ، وهي لِطلبِ التَّركِ.

وكلامُ المجازاتِ في (إنْ) إلى الآخِرِ وهي لِلشَّرطِ يدخلُ على الفعلِ سواء كانَ مُضارِعاً أو ماضياً؛ فالأوَّلُ شرطٌ و الثَّاني جزاءٌ، و الشَّرطُ يكونُ سبباً، ويكونُ الجزاءُ مسبباً؛ فإنْ كانَ الأوَّلُ مُضارِعاً؛ أي: الشّرط. والثَّاني؛ أي: الجزاءُ ماضيًا فيجبُ الجزمُ فيها، نحو: إنْ تكرمْني أكرمْك، وإذا كان الثاني أيضا مضارعًا فيجبُ الجزم فيهما نحو: ما تَصنَعْ اصنَعْ، في الاستفهامِ: وأنّى تضرِبْ أضْرِبْ، وفي: مَنْ يَمْرُرْ أَمْرُرْ، في الموصولِ، وَأينَ تكنْ أكنْ، وحَيثُ تجلِسْ أَجْلِسْ، في ظرفِ المكانِ[23]، وإذ ما تخرجْ

أخرجْ، وَمَتى طرحَ اطرَحْ، في ظرفِ الزّمانِ، وَأنَّى تقمْ أقمْ ، ومَهما تأتِني آتِك. وإنْ كانَ الجزاءُ؛ أي: الثَّاني مُضارِعاً، والشَّرطُ ماضياً فيجوزُ الجزمُ في المضارِعِ وهو الأفصحُ؛ لِأنّهُ مضارِعٌ، والمُضارِعُ قابِلٌ لِلجَزمِ، ويجوزُ الرَّفعُ أيضاً. قالَ الشَّاعِرُ:

وَإنْ أَتاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ[24] يَقُولُ: لا غائبٌ مَالي وَلا حَرَمُ[25]

[ظ/103] قَولُهُ: (**وإذا كانَ**). أقولُ: هذا تفصيلٌ لِدخولِ الفاءِ في جوابِ الشَّرطِ، وَ ذلكَ على ثلاثةِ أقسامٍ: جائزٌ، وَواجِبٌ، وَمُمتنعٌ.

أمَّا الممتنِعُ فهوَ إذا كانَ الجزاءُ ماضياً بغيرِ (قد) لفظًا أو معنى لمْ يجزْ الفاء، نحو: إنْ أكرمتني أكرمْتُك، وَإنْ تُكرِمني أكْرَمْتُكَ، وهذا مثالُ الماضي لفظًا. وأمَّا الماضي معنى، نحو: إنْ تُكْرِمْني لَمْ أكرِمْكَ.

وامتناعُ الفاءِ؛ لِأنَّ حرفَ الشَرطِ أثَّرَ في الشَّرْطِ والجزى فجعلَهما مُستقبَلَينِ فلا يحتاج إلى الرابطة بخلاف ما إذا كان الجزاء ماضيا مع (قد) لفظًا أو تقديرًا فإنّه ماض محقّق، لم يؤثِّرْ فيهِ الشَّرطُ فاحتيجَ إلى الرَّابِطةِ[26] فيجبُ الفاءُ نحو: ﴿ إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ ﴾[27] (يوسف الآية: ٧٧). وأمّا التَّقديرُ فكقولِهِ:﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٖ فَصَدَقَتۡ ﴾[28] (يوسف الآية: ٢٦)؛ أي: وَقد صَدَقَتْ. وَأمَّا جوازُ الوجهَينِ فهو إذا كانَ الجزاءُ مُضارِعًا مُثبتًا أو مَنفيًّا، نحو: إنْ تأتِني أُكْرِمْك، بالجَزمِ، أو فأكرِمُكَ بالرَّفعِ. أي: فأنا أكرمُكَ بالرَّفعِ. أمَّا دخولُ الفاءِ فَلِجوازِ كونِ الجزاءِ جملةٍ فيتعذر بتأثير الشَّرطَ فيه. وأمّا عدمُ دخولِ الفاءِ فلِتَقديرِ تأثيرِ الشَّرطِ في الجزاءِ حيثُ لَمْ يُقدَّرِ الجزاءُ جملةً، بل مفرداً، وهو مستقبلٌ إنْ لَمْ يكنْ كذلك، والفاءُ واجب، وذلكَ ممَّا كانَ الجزاءُ جملةً اسميَّةً، كقولِهِ تعالى:﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلۡخَٰلِدُونَ ﴾[29] (الأنبياء الآية: ٣٤)، أو يكون جملةً أمريَّةً أو استفهاميَّةً، نحو: إنْ أكرمَكَ فأكرِمْهُ، ونحو: إن تَرَكَنا فَمَن يرْحمْنا، أو دعاءً للهِ، نحو: إنْ أكرَمْتَنا فيرْحمْكَ اللهُ، أو مُستقبلاً بغير حرفُ الشَّرطِ، كقولِهِ تعالى:﴿ وَإِن تَعَاسَرۡتُمۡ فَسَتُرۡضِعُ لَهُۥٓ أُخۡرَىٰ ﴾[30] (الطلاق الآية: ٦) [و/104]، أو يكونُ في الجزاءِ (ليس)، و(عسى).

وَقد تَجيءُ إذا المُفاجأةِ مَعَ الجملَةِ الاسميَّةِ موضعَ الفاءِ، كقولِهِ تعالى:﴿ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ ﴾[31] (الروم الآية: ٣٦)؛ وَذلِكَ لِأنَّ إذا المُفاجأةِ مَعَ الجُملَةِ الاسميَّةِ لِلتّعقيب كالفاءِ، واللهُ أعلمُ.

وكَذلكَ يُجزَمُ المُضارِعُ بتقديرِ(إنْ) بَعدَ الأفعالِ الخمسةِ: الأمرُ، والنَّهيُ، والاستفهامُ والتَّمنّي، وَالعَرضُ، لا النَّفي، لِشرطِ إنْ يقصد سببه الأوّلُ أنَّ الشّرطَ لِلثّاني؛ أي: الجزاءِ، نحو: أسْلِمْ تدخُلِ الجنَّةَ، ونحو: إنْ يسلمْ يدخل الجنة، ولا تكفر تدخل الجنة، في النهي: أي: لا تكفر تدخل الجنة، وامتنع لا تكفرْ

تَدخُلِ النَّارَ بالجزمِ؛ لِأَنَّ التَّقديرَينِ أنْ لا تكفرَ تدخلِ الجنَّةَ النَّار، وهو فاسدٌ؛ إذِ الفعلُ المُضمَرُ يجبُ أنْ يكونَ مِنْ جنسِ المظهَرِ لِيطابقا ، إذ النَّفي لا يدُلُّ على الإثباتِ.

وَإن رَفَعْتَ وَقُلْتَ: لا تكفرْ يدخلُ لا يمتنعُ؛ لِأَنَّهُ كلامٌ مُستقلٌّ: إنْ لا يكفرْ فإنّكَ تدخلُ النَّارَ خلافاً لِلكسائيّ[32]؛ فإنَّهُ يجوزُ مثلُ ذلكَ اعتماداً على وضوحِ المعنى[33].

ومثالُ الاستفهامِ: أيْن تسكن أزرْك؛ أي: إنْ ترينه وليس لي مالاً أنْفَقْهُ؛ أي: إنْ يكن لهُ مالاً أَنْفِقْه.

وَمثالُ العَرْضِ: أَلَا ينزلُ بِنا نُصِبْ خيرًا؛ أي: إنْ تنزلْ بِنا نُصِبْ خيرًا.

وَاعلَمْ أنَّ الجزمَ فيما ذَكَرْنا أنَّهُ إذا قصد السَببيَّةِ، فإذا لَمْ يُقصدْ فيكونُ مرفوعاً على الحال، نحو قولِهِ تَعالى:﴿ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[34] (الأنعام الآية: ١١٠)؛ أي: عُمْيهِم، أو على الاستئنافِ[35].

وَيجوزُ العَطفُ بالجزمِ بِلا فاءٍ على المنصوبِ بالفاءِ؛ لِأَنَّهُ في مَحلِّ المعطوفِ الجزمِ، نحو قولِهِ: ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾[36] (المنافقون الآية: ١٠)؛ فيقدَّرُ وجودُ الفاءِ كعدَمِه فيجزم المعطوف، ومثل وجود الشيء كعدمه.[ظ/104]

قولُ الشَّاعِرِ:

بَدَا لِي أَنّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلا سَابِقًا شيئاً إذا كانَ جَائِيا[37]

عطفٌ سابِقٌ على مُدرِكٍ، على تقديرِ وجودِ الفاءِ، وهذا عكسُ ما نَحْنُ فيهِ، فَكلاهما واقِعٌ، فافهمْ.

قولُهُ: (**الأمرُ**). أقولُ: أي: الأمرُ في اصطلاحِ ، النُّحاة صفة تطلبُ بها الفعلَ مِنَ الفاعِلِ المُخاطَبِ بحذفِ حَرْفِ المُضارَعةِ.

قولُهُ: (**مِنَ الفاعِلِ المُخاطبِ إلى الآخر**)، احترازا عنْ أمرِ الغائبِ، فإنَّهُ ليسَ أمرٌ بالصيغة، وعندَ الأصوليّينَ[38] كلا القسمين أمرٌ نحو: (أنصرْ)، وكيفيّةِ بناءِ الأمرِ بالصِّيغة قد ذكرَ المُصنِّفُ في التَّصريفِ فلا نَعِيدُهُ، وذكرَ معناهُ مِن أصنافِ الفعلِ.

قولُهُ: (**فعلُ ما لَمْ يسمَّ فاعِلُهُ**). أقولُ: مِن أصنافِ الفعل ما لَمْ يُسمَّ فاعله، وهو ما حُذِفَ فاعِلُهُ وَأُقيمَ المفعولُ مقامَ الفاعِلِ، فغيّر صفةَ الماضي إلى فُعِلَ، والمُضارعِ إلى يُفعَلُ، وَلَمْ يكتَفِ بضّمِّ الأوَّلِ لِلالتباسِ في باب(أعلم) لمضارَعةِ المجهولِ، نحو: (اعلمْ) ذلكَ لمْ يكتفِ بالكَسرِ لِعدمِ الفرق في بابِ (علمَ)، وَكذلكَ أيضاً مِنْ مباحِثِ الصَّرْفِ والفعلِ على قسمَينِ: مُتَعدٍّ وَغيرُه، وَالمتعدّي[39] ما يُوقَفُ فَهْمُهُ على مفعولٍ بهِ، وعلامةُ المتعدّي مَا كانَ فعلَ عضوٍ، نحو: سَمِعَ، وعلامةُ اللازِمِ أنْ يكونَ فعلَ جميعِ

البَدَنِ، نحو: قامَ ،وَذَهَبَ. والمُتعَدِّي قد يتعدَّى إلى مفعولٍ واحِدٍ، وقَد يتعدَّى إلى مَفعولَينِ،[و/105] فإنْ كَانَ الثَّاني غيرَ الأوّلِ، فيسمّى مفعولٌ باب (أعطيت)، نحو: كسوتُ زيدًا جبةً، ويجوزُ الاقتصارُ على أحدِهِما، نحو: أعطَيتُ زَيدًا، أو أعطيتُ دِرهمًا. وإنْ كانَ الثَّاني عينَ الأوَّلِ، فيسمّى مفعول باب علمْتُ، ولا يجوزُ الاقتصارُ على أحدِهِما، بل إمَّا يذكرُ كليهما، وإمَّا بحذفُ كليهِما. وقَد يتعدَّى الفعلُ إلى ثلاثةِ مفاعيلَ، نحو: أعلمَ، وعلَّم، وأنبأَ، وَنبَّأَ، وَأخبرَ وَخبَّرَ، نحو: أعلمْتُ زيدًا عَمْرَوا فاضِلًا. وَكذا الثَّاني لأَنَّ (أعلَمْتُ) بمعنى: زَيدًا عالِمًا، وَالعلمُ يتعدَّى إلى مفعولَينِ فتصير ثلاثة، وَهذهِ الأفعالُ حكمُ مفعولِ الأوَّلِ وَالآخرِ مِنْ حُكمِ مَفعولِ (باب أعطيْتُ)، يجوز حذف الأول نحو: أعلمْتُ عمْروا فاضلًا، ويجوز حذفهما نحو: أعلمْتُ زيدًا، وأمّا المفعولان، فحكمُهُمَا حكمُ بابِ علِمْتُ كما تَقَدَّمَ[40].

الهوامش:

(1) الدُّوني نسبة إلى دونة بضم أوله وبعد الواو الساكنة نون قرية من قرى نهاوند، وهي موضع الأكراد في بلاد المشرق، والنسبة إليها (دوني). ينظر: معجم البلدان 490/2.

(2) أسنا: مدينة بأقصى الصعيد، وليس وراءها إلا أدفو وأسوان ثم بلاد النوبة، وهي على شاطئ النيل من الجانب الغربي في الإقليم الثاني. ينظر: معجم البلدان 189/1، والبلدان لليعقوبي 171.

(3) ينظر: سير اعلام النبلاء ط الرسالة 23 / 266، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لابن خلكان 3 / 248، والوافي بالوفيات 19 /322، والديباج المذهب 189 , وبغية الوعاة 1354/2، وغاية النهاية 508/1 ، وحسن المحاضرة 456/1 ، وقلادة النحر في وفيات اعيان الدهر 204/5، وشذرات الذهب 406/7، والأعلام للزركلي 211/4، وهدية العارفين 1/ 255 .

(4) ينظر: وفيات الأعيان 3 /250، شذرات الذهب 7 /406.

(5) ينظر: وفيات الأعيان 250/3 , والديباج المذهب 191 ، وبغية الوعاة 135/2 .

(6) يُنْظر: الضوء اللامع : 10 / 92 .

(7) يُنْظر: المصدر نفسه : 10 / 92 .

(8) وهي: الهَمْزةُ، وهي علامة المُتَكلِّم، والياءُ وهي عَلامةُ الغَائِب، والتاءُ وهي علامَة المخَاطب، وعَلامَةُ الأُنْثَى الغَائِبة والنُّون، وهي للْمُتكلِّم إذا كان معه غيره يجمعها كلمة: أَنَيْتُ أوْ أَتَيْن. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، 3/ 454، وشرح قطر الندى لابن هشام، 1/ 2، ومعجم القواعد العربية، 2/ 176.

(9) ينظر: المقتضب، 1/ 137، والأصول في النحو، 1/ 38، والمفصل في صنعة الإعراب، 1/ 534، والممتع الكبير في التصريف،1/ 342.

(10) الشاهد فيه قوله تعالى (تصوموا) أَي: وصيامُكمْ خيرٌ لكم، إذ جاء به لبيان أنَّ (أَنْ) تكون حرفا مصدريا ناصبا للمضارع إنْ جاءت في الِابْتِدَاء وتكون فِي مَوضِع رفع. ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 1/ 143، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 1/ 41.

(11) والشاهد في قوله تعالى (ألّا يرجعَ) وجه الاستشهاد: مجيء (أنْ) مخففة من الثقيلة؛ لأنَّها مسبوقة، بـ(يرون) المتضمنة معنى العلم؛ والتقدير: أفلا يرون أنّه لا يرجع؛ فالهاء ضمير الشأن المحذوف في محل نصب اسمها

وجملة(لا يرجع): في محل رفع خبرها , وقيل: التقدير أنْ ليس يرجع. ينظر: الجمل في النحو، 1/ 227، وعمدة الكتاب، 1/ 138، وشرح شذور الذهب، 1/ 378.

(12) ينظر: شرح التصريف، 1/ 311، وشرح المفصل، 5/ 367، وشرح الرضي على الكافية، 4/ 30.

(13) والشاهد في قوله تعالى (إذ لا) فقد تحذف الجملة التي من حقها أنْ تضافَ إليها ويعوَّض عنها التنوين، وليست هذه إذا الناصبة للمضارع، بل هي الظرفية الشرطية، وقُرِئ شاذا (لا يلبثوا) و(لا يؤتوا) فمن ألغي راعى تقدم حرف العطف ومن أعمل راعى كون ما بعد العاطف جملة مستأنفة وإلغاء (إذن) مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر وتلقاها البصريون بالقبول و وافقهم ثعلب وخالف سائر الكوفيين فلم يجر أحد منهم الرفع بعدها قال أبو حيان ورواية الثقة مقبولة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ إلا أنّها لغةٌ نادرةٌ جدا ولذلك أنكرها الكسائي، والفراء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ والقليل. ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 2/ 376، وجامع الدروس العربية، 2/ 171.

(14) وإنّما جاز الوجهان، لوقوعِها بعد الواو، ويكون العطف من باب الجمل، لا من باب عطف المفردات، فتكون حينئذٍ صدرَ جملة مستقلة مسبوقة بالواو، فيجوز الوجهان، رفع الفعل ونصبه، فإن كان شيءٌ من ذلك أَليغتها ورفعتَ الفعلَ بعدها، إلّا إنْ كان جوابَ شرطٍ جازِم، فتجزمُه، كما رأَيتَ، ونحو: إن تجتهدْ إذن تَلْقَ خيراً، فعدمُ التَّصدير، المانعُ من إعمالها، إنما يكون في هذه المواضعِ الثلاثة، لا غيرُ. ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 1/ 32، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،2/ 376، جامع الدروس العربية، 2/ 171.

(15) قال سيبويه: ((لأنّك قد زعمْتَ أنّه كانَ سيرٌ ودخولٌ، وإنّما سألت عن الفاعل. ألا ترى أنّك لو قلت: أين الذي سار حتى يدخلها وقد دخلها لكان حسنًا، ولجاز هذا الذي يكون لما قد وقع، لأنّ الفعلَ ثم واقعٌ، وليس بمنزلة قلما سرت إذا كان نافيًا لكثر ما، ألا ترى أنّه لو كان قال: قلما سرْتُ فأدخلها، أو حتى أدخلَها، وهو يريد أنْ يجعلَها واجبةً خارجةً من معنى قلما، لم يستقم إلّا أنْ تقولَ: قلما سرْتُ فدخلت وحتّى دخلْتَ، كما تقول: ما سرت حتى دخلت. فإنّما ترفع ب(حتى) في الواجب، ويكون ما بعدها مبتدأ منفصلًا من الأول كان مع الأول فيما مضى أو الآن. وتقول: أسرت حتى تدخلَها؟، نصب، لأنّك لن تثبتَ سيراً، تزعم أنّه قد كان معه دخول)). الكتاب، 3/ 25.

(16) والشاهد فيه قوله تعالى (ليعذبهم) إذ إنّ اللام مسبوقة بماض منفي من الكون فوجب إضمار(أنْ) وهنا كان المضي في اللفظ والمعنى. ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى،1/ 67، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،4/ 8 ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 2/ 456.

(17) والشاهد في قوله (فيحلَ) إذ نصب الفعل الذي دخلت عليه فاء السببِيَّة، وهي التي تفيد أَنْ ما قبلها سببٌ لما بعدها، وأَنْ ما بعدها مسببٌ عمَّا قَبلها، وذلك ب(أنْ) مضمرة بعدها. ينظر: شرح التصريح على التوضيح، 2/ 376، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 2/ 387).

(18) والشاهد فيه قوله تعالى (فيشفعوا) إذ نصب الفعل ب(أنْ) مضمرة بعد فاء جواب استفهام بالحرف هل، أي: شفعاء يشفعوا لنا. ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، 1/ 397، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 4/ 13.

(19) والشاهد فيه قوله تعالى (فأفوز) إذ نصب الفعل ب(أنْ) مضمرة بعد فاء جواب تمنٍ، أي: يا ليتَ لِي كونَاً معهم ففوزًا، ومعنى أنْ يكونَ الطلب محضا أنْ لا يكونَ مدلولا عليه باسم فعل ولا بلفظ الخبر فإنْ كان مدلولا عليه بأحد هذين المذكورين وجب رفع ما بعد الفاء نحو: صه فأحسن إليك، وحسبك الحديث فينام الناس. ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 4/ 14، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، 1/ 133، والنحو المصفى، 1/ 370.

20() البيت من: (الوافر) ذكر البيت مع بيت آخر للحطيئة، ينظر: ديوان الحطيئة، 188، وله أكثر من نسبة، فسيبويه ينسبه للأعشى، ينظر: الكتاب لسيبويه، 3/ 45، وقيل للحطيئة، ينظر: التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه، 100، فالبيت موجود مع بيت آخر في ديوان الحطيئة، فهو برواية وشرح ابن السكيت، 186ـ 246هـ، دراسة وتبويب: د: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1413هـ ـ 1993، 188. والشاهد في هذا البيت، قوله (وأدعو) فـ (أدعو) مضارع منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا بعد الواو، وأندى أفعل، من الندى؛ بفتحتين؛ وهو بعد الصوت، ولصوت بكسر اللام، متعلق به. و أنْ يناديَ، بفتح الهمزة وكسر الدال خبر إن، و داعيان: تثنية داع، فاعل ينادي، والمعنى: فقلت لها ينبغي أنْ يجتمع دعائي ودعاؤك، فإنّ أرفعَ صوتٍ وأبعده دعاء داعيين معًا. ينظر: شرح التصريح على التوضيح، 2/ 377، وشرح تسهيل الفوائد، 4/ 36.

(21) الشاهد فيه قوله تعالى (أو يسلموا) حيث نصب الفعل بـ (أنْ) مضمرة إذا كان المعنى معنى إلّا أنْ تفعلَ، تقول: لأُلزِمَنَّكَ أو تعطيَنِي، كأنّه قال: لَيكونَنَّ اللزومُ والعطيةُ, وهذا جار على ما في مصحف أُبَي، على معنى: إلا أنْ يُسلموا، أو حتى يسلموا، وجاز الرفع على الاشتراك بين يسلمون وتقاتلونهم، أو على الابتداء كأنّه قيل أو هم يسلمون. ينظر: الأصول في النحو، 2/ 155، والمفصل في صنعة الإعراب، 1/ 326.

(22) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، 2/ 852.

(23) وإذا أردت أنْ تبينَ مواضعها من الإعراب فضع موضعها إنْ حتى يتبينَ لك. ينظر: المقتضب، 1/ 42، والأصول في النحو، 2/ 159، واللمع في العربية، 1/ 123.

(24) وصواب البيت: [وَإنْ أَتاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مسألةٍ يَقُولُ: لا غائبٌ مَالي وَلا حَرَمُ]

(25) البيت من (البسيط) لزهير بن أبي سلمى، في ديوانه، 115، وقد ورد عجز البيت بلفظة (مسغبة) وهو ما ذكره الشارح في كتب النحو، ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، 2/ 113، و الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري، 1/ 537، والشاهد في هذا البيت، قوله: (يقول) إذ رفع خليل، وهو جواب الشرط؛ لأنّ فعلَ الشرط ماضٍ، وحقه الجزم كما عند غيره. ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 1/ 552، وجامع الدروس العربية، 2/ 200.

(26) وتسمى هذه الفاء فاءَ الجواب، لِوُقوعها في جواب الشرط، وفاءَ الربط، بسبب ربطها الجواب بالشرط. ينظر: جامع الدروس العربية، 2/ 192.

(27) الشاهد فيه قوله تعالى (فقد سرق) إذ جاء بالفعل ماضيًا حقيقة لفظًا ومعنىً، فوجب أَنْ يكونَ مقترناً بـ (قَدْ) ظاهرةً؛ لأنّه يجب ربطُ جوابِ الشرط بالفاءِ للفعل هنا. ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 2/ 551، وجامع الدروس العربية ، 2/ 191.

(28) الشاهد فيه قوله تعالى (فصدقت) إذ جاء بالفعل ماضياً حقيقة لفظاً ومعنىً، فوجبُ أَنْ يكونَ مقترناً ب(قَدْ) وهي هنا مضمرة؛ لأنّه يجب ربطُ جوابِ الشرط بالفاءِ للفعل هنا. ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 1/ 218، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 2/ 551.

(29) والشاهد فيه قوله تعالى (أفإن) فقوله: (إنْ) معتمدٌ على ألف الاستفهام، والفاءُ جوابُ الشّرْط، ولا يجوز أنْ يقدرَ بقوله: (فَهُم) التَّقديم؛ كأنّه (فهم الخالدون إن مِتَّ)، كما قُدِّرَ في إنْ تأتني آتيك: (آتيك إنْ تأتِني)؛ لأنّه لو قدّر (في) الآية هذا التقدير لصارت الفاءُ الأولى لغوًا لا معنى لها، وإنّما الفاء الأولى دخل عليها ألفُ الاستفهام كما دخلت على الواو في قوله: أَوَ أمِنَ أهلُ القرى، والثانيةُ جوابُ الشّرط؛ لأنّ الجملةَ التي هي جوابُ الشّرط مِن مُبتدأ وخبر، فهذه الآيةُ ليس يجوزُ فيها أنْ يعتمدَ الاستفهامُ إلّا على ما عَمِلَ فيه (إنْ) الجزاء، فهذا يَرُدُّ قولَ يونسَ. التعليقة على كتاب سيبويه، 2/ 196، والنحو الوافي، 4/ 431.

(30) الشاهد فيه قوله تعالى: (فسترضع) إذ جاء بالفاء في الجواب، مما لا يصلح أنْ يجعلَ شرطاً وهي واجبة الذكر، ولا يجوز تركها إلّا في ضرورة أو ندور. ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، 1/ 499، دراسات في النحو، 1/ 693.

(31) الشاهد فيه قوله تعالى: (إذا هم) إذ جاء الجواب جملة اسمية وجب مقترنا بالفاء، ويجوز إقامة إذا الفجائية مقام الفاء، فجملة هم يقنطون: جواب إنْ، والرابط إذا الفجائية. ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 4/ 38، وشرح التصريح على التوضيح، 2/ 407.

(32) قال الكسائي: (إنْ شرطٌ والجزاء الفعل الثاني وهذا الذي ذكره الفراء مخالف لمعنى الكلام, وما يجب من ترتيبه وللاستعمال؛ وذلكَ أنَّ كُلَّ شيءٍ يكونُ سببًا لشيءٍ أو علةً لهُ فينبغي أنْ تقدمَ فيه العلةَ على المعلولِ). الأصول في النحو، 2/ 187.

(33) ومما يتم به الكلام ويتضح أنّك إذا قلت: إنْ تعصِ اللَّهَ تدخلِ النَّارَ، فالعصيانُ سببٌ لدخولِ النارِ فينبغي أنْ يتقدمَ فأمّا قولهم: أَجيئكَ إنْ جئتَني، وإنّك إنْ تأتني، فهذا الجواب محذوف كفى عنه الفعل المقدم وإنَّما يستعملُ هذا على جهتين: إما أنْ يضطرَّ إليه الشاعر فيقدم الجزاء للضرورة وحقه التأخير, وإمّا أنْ تذكرَ الجزاء بغير شرط ولا نية فيه فتقول: أَجيئُكَ, فيعدُكَ بذلكَ على كل حال ثم يبدو له ألّا يجيئَك بسبب فتقول: إنْ جئتني ويستغنى عن الجواب بما قدم, فيشبه الاستثناء وتقول: اضربْ إنْ تضربْ زيدًا, تنصبُ زيدًا بأي الفعلين شئت ما لم يلبسْ, فإذا قدمت فقلتَ: اضربْ زيدًا إنْ تضربْ، فإنّما تنصب زيدًا بالأول ولا تنصب بالثاني؛ لأنّ الذي ينتصبُ بما بعد الشروط لا يتقدم، وعليه الفراءُ، ولا يجوزُ عنده إذا قلت: أَقوم كي تضربَ زيدًا, أنْ تقول: أقوم زيدًا كي تضرب, والكسائي يجيزهُ وينشد: وشِفَاءُ غَيّكَ خابرًا أنْ تسألي، وقال الفراء: خَابرًا حال من النفي: قمتُ كي تقومَ, فهذا خلاف الجزاء؛ لأنّ الأولَ وإنْ كان سببًا للثاني فقد يكون واقعًا ماضيًا والجزاء ليس كذلك، وهم يخلطونَ بالجزاء كلَّ فعل يكونُ سببًا لفعلٍ, والبصريونَ يقتصرون باسم الجزاء على ما كانَ لهُ شرطٌ وكان جوابه مجزوما وكان لِما يستقبلُ، وتقول: إنْ لم تقمْ قمتُ فلم في الأصل تقلب المستقبل إلى الماضي؛ لأنّها تنفي ما مضى فإذا أدخلت عليها (إنْ) أحالت الماضي إلى المستقبل, وأمّا (لا) فتدع الكلام بحاله إلّا ما تحدثه مِنَ النفي تقول: إنْ لا تقمْ أقَمْ، وقوم يجيزون: إنْ لا تقمْ وأَحسنت آتكَ ويقولون: إذا أردت الإتيانَ بالنسقِ جاز فيه الماضي, فإذا قلت: إنْ لَم تقمْ وتحسنُ آتكَ جاز معه الماضي إذا كان الأول بتأويلِ الماضي تقولُ: إنْ لم تقمْ ورغبتَ فينا نأتكَ, وتقول: إنْ تقمْ فأقومُ فترفعُ إذا أدخلت الفاءَ؛ لأن ما بعد الفاءِ استئنافٌ يقع فيه كل الكلام، فالجوابُ حقهُ أنْ يكونَ على قدر الأول إنْ كان ماضيا فالجوابُ ماضٍ, وإنْ كانَ مستقبلًا فكذلك. ينظر: الأصول في النحو، 2/ 187، وشرح شذور الذهب لابن هشام، 1/ 449.

(34) والشاهد فيه قوله تعالى (يعمهون) إذ جاء بجملة الجواب والجزاء ، ولم يقصد الجزاء فيرفع الجزاء، على أنّه حال أي: عميهم. ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، 1/ 334، شرح أبيات سيبويه، 1/ 252.

(35) ويمسى: قطعاً واستئنافاً كقولك لا تذهبْ به تغلب عليه، وقم يدعوك، ومنه: وقال رائدهم أرسوا نزاولها، ومما يحتمل الأمرين الحال والقطع قولهم: ذره يقول ذاك، ومره يحفرها. ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، 1/ 334.

(36) الشاهد فيه قوله تعالى (فأصّدّق)، إذ جاء بالفَاءِ فِي الجَواب فنصب، أَي: هلا أخرتني فَأَصدق، فنصب أصدق؛ لِأَنَّهُ جَوَاب الاستفهَام بالفاء، ثمَّ، قَالَ: وأكن، فَجزم على معنى هلا أخرتني، وأكن كَأَنَّهُ جعله نسقا بِالْوَاو على جَوَاب الِاسْتِفْهَام وَلم يعبأ بِعَمَل الْفَاء. ينظر: الجمل في النحو، 1/ 215، المقتضب، 2/ 339.

(37) البيت من (الطويل) لزهير بن أبي سلمى، في ديوانه، 140. والشاهد في هذا البيت قوله (ولا سابق) فإنّه مجرور بالباء المقدرة عطفًا على خبر ليس، على توهم إثبات الباء فيه، هذا إذا روي بالجر، وقد روي بالنصب–أيضًا– عطفًا

على اللفظ؛ فحينئذ لا استشهاد فيه. ينظر: الكناش في فني النحو والصرف، 2/ 89، وشرح الشواهد الكبرى، 3/ 1280.

(38) ينظر: العدة في أصول الفقه، 2/ 354، والبحر المحيط في أصول الفقه،2/ 104، ونهاية الوصول في دراية الأصول، 3/ 813.

(39) فالمتعدي على ثلاثة أضرب: متعد إلى مفعول به، وإلى اثنين، وإلى ثلاثة، فالأوّل نحو: ضربت زيدًا، والثاني: كسوت زيدًا جبَّةً، وعلمت زيدًا فاضلًا، والثالث نحو: أعلمت زيدًا عمروًا فاضلًا وغير المتعدي ضرب واحد وهو ما تخصص بالفاعل نحو ذهب زيد ومكث، وللتعدية أسباب ثلاثة: وهي الهمزة وتثقيل الحشو وحرف الجر، تتصل ثلاثتها بغير المتعدي فتصيره متعديًا، وبالمتعدي إلى مفعول واحد فتصيره ذا مفعولين: نحو قولك: أذهبته، وفرحته، وخرجت به، وأحفرته بئرًا، وتتصل الهمزة بالمتعدي إلى اثنين فتنقله إلى ثلاثة نحو أعلمت. ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، 1/ 341، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 1/ 683.

(40) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 2/ 66، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 1/ 381، وشرح المفصل لابن يعيش، 4/ 256.

المصادر والمراجع:

_ القرآن الكريم.

- Fundamentals in Grammar: Abu Bakr Muhammad Bin Al-Sari Bin Sahl Al-Nahwi, known as Ibn Al-Sarraj (T.
- Al-Alam for Al-Zarkali: Khair Al-Din bin Mahmoud bin Muhammad bin Ali bin Faris, Al-Zarkali Al-Dimashqi (T.
- The clearest tracts to the millennium of Ibn Malik: Abdullah bin Youssef bin Ahmed bin Abdullah bin Youssef, Abu Muhammad, Jamal al-Din, Ibn Hisham (T.: 761 AH), Edited by: Yusuf Sheikh Muhammad al-Baqa'i, Dar Al-Fikr for printing, publishing and distribution.
- Al-Bahr al-Muhit fi Usul al-Fiqh: Abu Abdullah Badr al-Din Muhammad bin Abdullah bin Bahadur al-Zarkashi (T.
- For the sake of enlightenment in the layers of linguists and grammarians: Abd al-Rahman bin Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti (d.: 911 AH), edited by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, the modern library - Lebanon / Sidon.
- Countries: Ahmad bin Ishaq (Abu Yaqoub) bin Jaafar bin Wahb bin Wahid al-Yaqoubi (d.: after 292 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, first edition, 1422 AH.
- The commentary on the book of Sibawayh: Al-Hassan bin Ahmed bin Abd al-Ghaffar al-Farsi, originally, Abu Ali (d.: 377 AH), edited by: Dr. Awad bin Hamad Al-Qawzi, I: Al-Awla, 1410 AH - 1990 AD.
- The Collector of Arabic Studies: Mustafa bin Muhammad Salim Al-Ghalayini (d.: 1364 AH), Al-Asriyyah Library, Sidon - Beirut, ed: twenty-eighth, 1414 AH - 1993 AD.
- Sentences in Grammar: Al-Khalil bin Ahmed Al-Farahidi, edited by: Dr. Fakhruddin Qabawa, fifth edition, 1995 AD.
- Hasan Lecture on the History of Egypt and Cairo: Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti (d.: 911 AH), investigation: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar Revival of Arabic Books - Issa al-Babi al-Halabi and Co. - Egypt, Edition: First 1387 AH - 1967 AD.

- Studies in Grammar: Salah El-Din Al-Zaabalawy, Arab Writers Union Library, (Dr. T. I.)
- Preamble Doctrine in Knowing Notable Scholars: Ibrahim bin Ali bin Muhammad, Ibn Farhoun, Burhan al-Din al-Yamari (T.: 799 AH), investigation and commentary: Dr. Muhammad al-Ahmadi Abu al-Nur, Dar al-Turath for printing and publishing, Cairo, (Dr. T).
- Diwan Zuhair bin Abi Salma: explained and presented to him by: Mr. Hassan Ali Faour, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, vol.: 1, 1408 AH / 1988 AD.
- Biographies of the Flags of the Nobles: Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad bin Othman bin Qaymaz al-Dhahabi (T: 748 AH), edited by: a group of investigators under the supervision of Sheikh Shuaib Al-Arnaout, Al-Risala Foundation, vol.: Third, 1405 AH / 1985 AD.
- Gold Nuggets in Akhbar Min Dahab: Abd al-Hay bin Ahmad bin Muhammad al-Akbari al-Hanbali (d.: 1089 AH), investigation: Abd al-Qadir al-Arnaout, Mahmoud al-Arnaout, Dar Ibn Katheer, Damascus, 1406 AH.
- Explanation of Ibn al-Nazim on Alfiya Ibn Malik: Badr al-Din Muhammad Ibn al-Imam Jamal al-Din Muhammad Ibn Malik (d. 686 AH), edited by: Muhammad Basil Uyun al-Sood, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, I: Al-Ula, 1420 AH - 2000 AD.
- Explanation of Ibn Aqeel on the Millennium of Ibn Malik: Ibn Aqeel, Abdullah bin Abd al-Rahman al-Aqili al-Hamadani al-Masry (d.: 769 AH), edited by: Muhammad Muhiy al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Turath - Cairo, Dar Misr for Printing, Saeed Judeh al-Sahar and Co., i: Twentieth 1400 AH - 1980 AD.
- Explanation of the verses of Sibawayh to Al-Sirafi: Yusuf bin Abi Saeed Al-Hassan bin Abdullah bin Al-Marzban Abu Muhammad Al-Sirafi (T.: 385 AH), Edited by: Dr. Muhammad Ali Al-Raih Hashim, reviewed by: Taha Abdul Raouf Saad, Al-Azhar Colleges Library, Dar Al-Fikr for printing, publishing and distribution, Cairo - Egypt, year of publication: 1394 AH - 1974 AD.
- Explanation of Al-Ashmouni on the Alfiya of Ibn Malik: Ali bin Muhammad bin Isa, Abu Al-Hassan, Nur al-Din Al-Ashmouni Al-Shafi'i (T.
- Explanation of the statement on the clarification or the statement of the content of the clarification in grammar: and: Khaled bin Abdullah bin Abi Bakr bin Muhammad Al-Jarjawi Al-Azhari, Zain Al-Din Al-Masry, and he was known as Al-Waqqad (T. 1421 AH - 2000 AD.
- Explanation of Al-Radi on Al-Kafiyyah: Radhi Al-Din Al-Astrabadhi, Correction and Commentary: Yusuf Hassan Omar, Garyounis University Press, 1398 AH - 1978 AD.
- Explanation of the detailed explanation of Ibn Ya'ish:: Ya'ish ibn Ali ibn Ya'ish ibn Abi al-Saraya Muhammad ibn Ali, Abu al-Baqa, Muwaffaq al-Din al-Asadi al-Mawsili, known as Ibn Ya'ish and Ibn al-Sane' (d.: 643 AH), presented to him by: Dr. Beirut - Lebanon, I: Al-Ola, 1422 AH - 2001 AD.
- Explanation of Facilitating Benefits by Ibn Malik: Muhammad bin Abdullah, Ibn Malik Al-Ta'i Al-Jiani, Abu Abdullah, Jamal Al-Din (T: 672 AH), investigation: Dr. Abdul Rahman Al-Sayed, d. Muhammad Badawi Al-Makhtoon, Hajar for printing, publishing, distribution and advertising, first edition (1410 AH - 1990 AD.(
- Explanation of the golden roots in knowing the words of the Arabs: Abdullah bin Youssef bin Ahmed bin Abdullah bin Youssef, Abu Muhammad, Jamal al-Din, Ibn Hisham (T.: 761 AH), Edited by: Abdul Ghani Al-Daqr, United Distribution Company - Syria.
- Explanation of Qatar dew and even echo: Abdullah bin Youssef bin Ahmed bin Abdullah bin Youssef, Abu Muhammad, Jamal al-Din, Ibn Hisham (T.

- Explanation of Sibawayh's book by Al-Sirafi: Abu Saeed Al-Sirafi, Al-Hassan bin Abdullah bin Al-Marzban (d.: 368 AH), edited by: Ahmed Hassan Mahdali, Ali Sayed Ali, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut - Lebanon, vol.: Al-Awwal, 2008 AD.
- The Brilliant Light of the People of the Ninth Century: Shams al-Din Abu al-Khair Muhammad bin Abd al-Rahman bin Muhammad bin Abi Bakr bin Othman bin Muhammad al-Sakhawi (T: 902 AH), Publications of the Life Library House - Beirut, (Dr. T).
- Al-Iddah fi Usul al-Fiqh: Al-Qadi Abu Ya'la, Muhammad bin Al-Hussein bin Muhammad bin Khalaf Ibn Al-Farra (d.: 458 AH), verified it and commented on it, and its text was published by: Dr. Ahmed bin Ali bin Sir Al-Mubaraki, without a publisher, i: the second 1410 AH - 1990 AD.
- Umdat al-Kitab: Abu Jaafar al-Nahhas Ahmad bin Muhammad bin Ismail bin Yunus al-Muradi al-Nahawi (T.: 338 AH), Edited by: Bassam Abd al-Wahhab al-Jabi, Dar Ibn Hazm - al-Jaffan and al-Jabi for printing and publishing, first edition 1425 AH - 2004 AD.
- The goal of the end in the layers of readers: Shams al-Din Abu al-Khair Ibn al-Jazari, Muhammad bin Muhammad bin Yusuf (d.: 833 AH), Ibn Taymiyyah Library, about me publishing it for the first time in 1351 AH. burgerstrasser.
- The Necklace of Sacrifice in the Deaths of Notables of Time: Abu Muhammad Al-Tayyib Bin Abdullah Bin Ahmed Bin Ali Bamakhrama, Al-Hijrani Al-Hadrami Al-Shafi'i (870 - 947 AH), meant by: Bu Juma Makri / Khaled Zwari, Dar Al-Minhaj - Jeddah, Edition: First, 1428 e - 2008 AD.
- The book: Amr bin Othman bin Qanbar Al-Harithi, with loyalty, Abu Bishr, nicknamed Sibawayh (deceased: 180 AH), investigation: Abd al-Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, Cairo, third edition, 1408 AH - 1988 AD.
- Al-Kanash in the art of grammar and morphology: Abu al-Fida Imad al-Din Ismail bin Ali bin Mahmoud bin Muhammad bin Omar bin Shahanshah bin Ayyub, al-Malik al-Mu'ayyad, the owner of Hama (T: 732 AH), Edited by: Dr. Riyad bin Hassan al-Khawam, The Modern Library for Printing and Publishing, Beirut - Lebanon, year of publication: 2000 AD. Al-Lamha fi Sharh Al-Malha, 2/852.
- Luminousness in Arabic: Abu al-Fath Othman bin Jinni al-Mawsili (d.: 392 AH), edited by: Fayez Faris, Dar al-Kutub al-Thaqafiyya - Kuwait.
- The Dictionary of Countries: Shihab al-Din Abu Abdullah Yaqut bin Abdullah al-Roumi al-Hamwi (d.: 626 AH), Dar Sader, Beirut, second edition, 1995 AD.
- Dictionary of Arabic Grammar: Sheikh Abd al-Ghani al-Daqr (T.: 1423 AH), (Dr. T. I).
- Mughni al-Labib, on the books of Arabs: Abdullah bin Youssef bin Ahmed bin Abdullah bin Youssef, Abu Muhammad, Jamal al-Din, Ibn Hisham (T.: 761 AH), edited by: Dr. Mazen Al-Mubarak / Muhammad Ali Hamdallah, Dar Al-Fikr - Damascus, sixth edition, 1985 AD.
- Al-Mufassal in the art of syntax: Abu Al-Qasim Mahmoud bin Amr bin Ahmed, Al-Zamakhshari Jarallah (T.: 538 AH), edited by: Dr. Ali Bu Melhem, Al-Hilal Bookshop - Beirut, first edition, 1993.
- The grammatical purposes in explaining the evidence of the explanations of the millennium, the famous explanation of the major evidence: Badr al-Din Mahmoud bin Ahmed bin Musa al-Ayni, edited by: A. Dr.: Ali Muhammad Fares, prof. D: Ahmed Mohamed Tawfiq, Dr.: Abdel Aziz Mohamed Fakher, Dar Al-Salam_ Arab Republic of Egypt_ Cairo_ Alexandria, first edition: 1431 AH / 2010 AD.

- Al-Muqtadab al-Mubarrad: Muhammad bin Yazid bin Abd al-Akbar al-Thamali al-Azdi, Abu al-Abbas, known as al-Mubarrad (T.: 285 AH), investigation: Muhammad Abd al-Khaleq Azimah, the world of books. - Beirut.
- The great fun in conjugation: Ali bin Moamen bin Muhammad, Al-Hadrami Al-Ishbili, Abu Al-Hassan known as Ibn Asfour (T.: 669 AH), Lebanon Library, first edition 1996 AD.
- The students' guide to the rules of syntax: Khaled bin Abdullah bin Abi Bakr bin Muhammad Al-Jarjawi Al-Azhari, Zain Al-Din Al-Masry, and he was known as Al-Waqqad (T: 905 AH), Edited by: Abdul Karim Mujahid, Al-Risala - Beirut, First Edition, 1415 AH 1996 AD.
- Filtered Grammar: Muhammad Eid, Youth Library, (Dr. T. I.(
- Al-Nahw Al-Wafi: Abbas Hassan (T: 1398 AH), Dar Al-Maarif, the fifteenth edition, (Dr. T).
- The End of Access in Derayat al-Usul: Safi al-Din Muhammad bin Abd al-Rahim al-Armawi al-Hindi (d. 715 AH), edited by: Dr. Saleh bin Suleiman Al-Youssef - Dr. Saad bin Salem Al-Suwaih, the origin of the book: two doctoral dissertations at Al-Imam University in Riyadh, the Commercial Library in Makkah Al-Mukarramah, first edition, 1416 AH - 1996 AD.
- The Gift of the Knowledgeable: The names of the authors and the works of the compilers: Ismail bin Muhammad Amin bin Mir Salim al-Babani al-Baghdadi (d.: 1399 AH), carefully printed by Wekalat al-Ma'arif al-Jalila in its magnificent printing house, Istanbul 1951, reprinted in offset: Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Beirut - Lebanon.
- Summa al-Hawame' in explaining the collection of mosques: Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti (d.: 911 AH), edited by: Abd al-Hamid Hindawi, The Tawfiqiyyah Library - Egypt, al-Wafiyyat al-Wafiyyat 19/322, and
- Deaths of Notables and News of the Sons of Time: Abu al-Abbas Shams al-Din Ahmad bin Muhammad bin Ibrahim bin Abi Bakr Ibn Khalkan al-Barmaki al-Irbili (T.: 681 AH), Edited by: Ihsan Abbas, Dar Sader - Beirut, 1994 AD.
- Sibawayh's Grammatical Views in Al-Azhaya Al-Harawi (d. 415 AH) - Presentation and Analysis - Nazir Muhammad Amin, Tikrit University Journal for Human Sciences, Volume (30), Issue (4) Part One, 2023.
- Sheikh Abd al-Khaleq Azimah's criticisms of al-Mubarrad in his brief book on his position on frequent Quranic readings, Ammar Majeed Hammoud Shallal, Tikrit University Journal for Human Sciences, Volume (30), Issue (4) Part One, 2023 .